الصباح الاقتصادية 12

العدد 3044 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء غرة شعبان 1439 - الموافق 17 أبريل 2018
Tuesday 17 April 2018 - No.3044 - 11th Year

تشمل ما يقارب من 70 في المئة للتوسع في نشاط الاستكشاف والإنتاج داخل وخارج الكويت

الرشيدي: «البترول الكويتية» تخطط لإنفاق 34 مليار دينار على مدار السنوات الخمس المقبلة

■ قطاع التكرير والبتروكيماويات يستهلك 60 في المئة من انتاج الغاز الطبيعي في الكويت

■ «أوبك» والدول المشاركة من خارجها سجلت التزاماً غير مسبوق باتفاق التعاون

بحيت الرشيدي

■ الكويت تستهدف رفع إنتاج الغاز غير المصاحب لنحو 500 مليون قدم مكعبة يومياً

■ العدساني: الغاز الطبيعي سيلعب دوراً قيادياً في المستقبل مع زيادة نمو مصادر الطاقة المتجددة

اكد وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي أن الكويت تخطط لرفع إنتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب لنحو 500 مليون قدم مكعبة يوميا بحلول نهاية العام الجاري.

وقال الوزير الرشيدي في كلمته خلال افتتاح (مؤتمر ومعرض الكويت للنفط والغاز الخامس) ان قطاع التكرير والبتروكيماويات يستهلك نحو 60 في المئة من انتاج الغاز الطبيعي في الكويت في حين أن نسبة ال40 في المئة المتبقية تستهلك في قطاع توليد الكهرباء.

واضاف ان عام 2017 يعد علامة فارقة في تاريخ أسواق النفط العالمية حيث وافقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض في مستويات الإنتاج ابتداء من يناير 2017 وذلك في مؤتمرها ال(171) والذي انعقد في 30 نوفمبر 2016 في فيينا وتبع ذلك قرار من 11 دولة غير منتمية للمنظمة وافقت على إجراء تعديلات طوعية على مستويات الإنتاج وذلك في 10 ديسمبر 2016.

واوضح ان جهود هذه الدول كانت تستهدف تسريع سحب الفائض من المخزون المتراكم واستعادة التوازن في سوق النفط لافتا إلى أن (أوبك) والدول المشاركة من خارجها سجلت التزاما غير مسبوق باتفاق التعاون وهو ما اسهم وبشكل فاعل في سحوبات ملحوظة وبوتيرة واضحة في المخزون النفطي على اليابسة وفي البحر.

واضاف "أصبح هناك قبول دولي بانه بدون اتفاق التعاون لخفض الإنتاج من قبل (أوبك) والدول من خارجها سيشهد السوق مزيدا من التقلبات أو حالة من عدم الاستقرار والتي قد تؤثر سلبا على الأطراف في السوق إضافة الى الاقتصاد العالمي".

ولفت إلى ان اتفاق خفض الإنتاج ساعد جنبا إلى جنب مع تنامي الطلب على النفط في عملية إعادة التوازن الشاملة في أسواق النفط التي نشهدها اليوم مشيرا الى اهمية هذه التطورات في تحقيق استقرار السوق النفطية وتعافي الاقتصاد العالمي.

وقال إن شركات النفط الوطنية اصبحت لاعبة رئيسية في تطوير صناعة النفط والمصدرة الرئيسية للنفط والغاز لافتا الى ان توقعات صناعة النفط تشير إلى ان احتياجات العالم لمزيد من الطاقة سوف تتوسع في المستقبل وان الوقود الاحفوري سيظل المصدر الرئيسي للطاقة وعليه تظل شركات النفط الوطنية تحدد مستقبل إمدادات النفط والغاز العالمية.

وافاد بان مؤسسة البترول الكويتية أكملت توجهاتها الاستراتيجية 2040 والتي تدعو إلى تعزيز قدرة إنتاج النفط والغاز إذ تواصل الاستثمار في رفع الطاقة الإنتاجية لتلبية الطلب المتوقع.

واوضح ان الوصول الأمن إلى الأسواق بالنسبة لصادراتنا امر حيوي للحد من المخاطر المالية وتعزيز قدرتنا على تمويل مثل هذه الاستثمارات.

وقال إن المؤسسة تخطط لإنفاق نحو 34 مليار دينار كويتي (نحو 112ر2 مليار دولار امريكي) على مدار السنوات الخمس المقبلة تشمل ما يقارب من 70 في المئة للتوسع في نشاط الاستكشاف والإنتاج داخل وخارج دولة الكويت مؤكدا التزام البلاد بالكامل بالمساهمة في امن الإمدادات إلى الأسواق الدولية من خلال مواصلة الاستثمار في توسيع قدراتها.

واوضح انه في سياق جهود مواصلة العمل وفق التوجهات الاستراتيجية تسير خطط الشراكات بين شركة البترول الكويتية العالمية في كلا من فيتنام وسلطنة عمان لبناء مصفاة ومجمع بتروكيماوي بشكل منتظم.

وذكر ان مؤسسة البترول الكويتية أدركت أهمية دور القطاع الخاص وتعمل في دعم مساهمتها في نمو دور القطاع الخاص وقدرته التنافسية مبينا ان تنفيذ استراتيجية طويلة الاجل من شانه ان يمكن القطاع النفطي من المضي قدما والتكيف مع المستقبل بنجاح.

من جانبه اكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني سعي المؤسسة إلى تطوير نشاط الاستكشاف لزيادة انتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب في الكويت لانتاج نحو 2ر5 مليار قدم مكعبة يوميا بحلول عام 2040.

وقال العدساني في كلمته ان الغاز الطبيعي سيلعب دورا قياديا في المستقبل مع زيادة نمو مصادر الطاقة المتجددة لافتا إلى ان توقعات الصناعة تشير الى نمو الطلب على الطاقة وسيطرة الوقود الاحفوري على خليط الطاقة.

واضاف ان مستقبل قطاع الطاقة يتطلب استثمارات ضخمة في مشاريع النفط والغاز لضمان سرعة كبيرة في الاستجابة لاحتياجات الطلب المتنامية.

وذكر ان التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول تمثل خارطة طريق طموحة لقطاع النفط الكويتي لتنفيذ مشاريع "ضخمة" داخل وخارج الكويت تشمل مختلف انشطة الصناعة بهدف تعظيم الإيرادات لنمو الاقتصاد المحلي.

وافاد بان خطة المؤسسة المعتمدة بانفاق 34 مليار دينار كويتي (نحو 112ر2 مليار دولار امريكي) على مدار السنوات الخمس المقبلة تاتي ضمن خططها لتنفيذ المشاريع الحيوية.

وقال إن استراتيجية المؤسسة تهدف إلى تطوير انتاج النفط والغاز لسد فجوة الطلب المحلي فضلا عن ضمان امن الطاقة بالنسبة للمستهلكين في الاقتصادات الناشئة والدول النامية كما تتضمن الاستراتيجية انتاج اربعة ملايين برميل يوميا من النفط الخام بحلول 2020 وإنشاء اليات للحفاظ على مستويات الإنتاج.

واشار إلى سعي المؤسسة لزيادة قدراتها على التكرير محليا وعالميا لافتا الى ان صناعة البتروكيماويات تعد ذراعا مهما لتعظيم عائدات سلسلة القيمة لمؤسسة البترول.

وتطرق العدساني إلى بعض المشاريع الرئيسية التي ستنفذها المؤسسة مشيرا الى محطة الدبدبة للطاقة الشمسية التي ستسهم في تحقيق الرؤية الأميرية السامية بتوفير نحو 15 في المئة من الاستهلاك المحلي للطاقة عبر مصادر الطاقة المتجددة.

وحول الاستثمار في العنصر البشري افاد العدساني بان التوجهات الاستراتيجية لعام 2040 تتضمن توفير فرص عمل إضافية لاكثر من 13 الف موظف إضافة إلى 100 الف فرصة عمل مباشرة من خلال المقاولين.

وقال إن "موظفينا هم اكثر استثماراتنا قيمة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم من أهم أولوياتنا ونحن نعتقد ان تركيز اي استراتيجية ناجحة يجب ان ينصب على تطوير الكفاءات البشرية".

واكد ان دولة الكويت قامت بدورها كمورد موثوق وآمن تجاه المطالب الأسيوية المتنامية من خلال توفير إمدادات النفط للاسواق وتوسيع علاقاتها مع دول آسيا ومختلف مناطق العالم.

ويقام (مؤتمر ومعرض الكويت للنفط والغاز الخامس) هذا العام تحت عنوان (عصر الطاقة الجديد: التحول - التنويع والتكامل كوسيلة لتحسين القيمة المضافة وضمان التحكم في التكاليف) ويناقش على مدى يومين موضوعات عدة مثل التوجهات الاستراتيجية التي تدعو الى الإيفاء باحتياجات النمو المستقبلي في الطلب المحلي على الغاز من خلال تطوير انتاج الغاز محليا.

ويشارك في المؤتمر وزير النفط العماني محمد الرمحي والامين العام ل(أوبك) محمد باركيندو وعدد من قيادات القطاع النفطي ورؤساء الشركات.

مؤشرات البورصة «ترتفع»...و«العام» يبلغ مستوى 4813.5 نقطة

ارتفاع جماعي للمؤشرات

اغلقت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها امس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 7ر11 نقطة ليبلغ مستوى 5ر4813 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر20 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 19ر71 مليون سهم تمت من خلال 3130 صفقة نقدية بقيمة 9ر10 مليون دينار كويتي (نحو 9ر35 مليون دولار امريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بواقع 7ر17 نقطة ليصل إلى مستوى 5ر4871 نقطة وبنسبة ارتفاع 15ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 16ر35 مليون سهم تمت عبر 1802 صفقة نقدية بقيمة 6ر3 مليون دينار (نحو 88ر11 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 3ر14 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر4779 نقطة بنسبة ارتفاع 3ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 18ر02 مليون سهم تمت عبر 1337 صفقة بقيمة 2ر7 مليون دينار (نحو 7ر23 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاح من بنك وربة بشان التعامل مع الشائعات والاخبار علاوة على تاكيد الجدول الزمني لاستحقاق توزيعات الارباح لمساهمي شركة (المباني) وكذلك افصاح هيئة اسواق المال عن انتهاء ترخيص مزاولة انشطة الاوراق المالية لشركة الإستشارات المالية الدولية.

كما تابع هؤلاء ايضا إفصاحا تصحيحيا من شركة (اعيان للاجارة والاستثمار) بشان تنازل الشركة عن حصصها في شركة (انشاء الاهلية العقارية) علاوة على إعلان بنك الكويت الوطني عن محضر (مؤتمر المحللين - المستثمرين) للربع الأول للعام الجاري.

واهتم بعض المتعاملين بايضاح شركة (عقارات الكويت) بشان التداول غير الاعتيادي على سهمها علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع اوراق مالية مدرجة واخرى غير مدرجة لصالح حساب ادارة التنفيذ في وزارة العدل وكذلك تواريخ حيازات الاسهم لعدد من الشركات.

وكانت شركات (اهلي متحد) و(بنك وربة) و(برقان) و(ميزان) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (بيتك) و(بنك وربة) و(زين) و(الدولي) الاكثر تداولا من حيث الكمية اما الاكثر انخفاضا فكانت (جي اف اتش) و(زين) و(الدولي) و(مشاريع).

وشهدت الجلسة ارتفاع اسهم 45 شركة وانخفاض اسهم 37 اخرى في حين كانت هناك 21 شركة ثابتة من إجمالي 103 شركات تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة (بورصة الكويت) حاليا مرحلة تطوير السوق الثانية بعدما اعلنت انها ستلغي الاوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وقيمها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاث أسواق الأول منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة وتخضع شركاته لمراجعة سنوية ما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

أما السوق الرئيسي فيتضمن الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها فيما تخضع مكونات السوق وهي التي تعادل اضعاف عدد أسهم السوق الأول للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والتي ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

بزيادة 23 في المئة عن العام السابق

87 مليون دينار... إجمالي الإيرادات التشغيلية لـ «العقارات المتحدة» خلال 2017

أعلنت شركة العقارات المتحدة (URC) والتي تعد احد ابرز شركات التطوير العقاري في الكويت عن عقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

ناقش رئيس مجلس إدارة شركة العقارات المتحدة طارق محمد عبد السلام ابرز ما تضمنه التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. واستعرض اهم الإنجازات التي حققتها الشركة على صعيد المشاريع خلال العام الماضي والمرونة التي اظهرتها في التكيف مع مختلف الظروف والتحديات الاقتصادية.

وقد سجلت الشركة نموا ملحوظا في الإيرادات التي ارتفعت بنسبة 23% لتبلغ 87 مليون دينار كويتي في 2017، مقارنة بالعام الماضي والتي بلغت 71 مليون دينار كويتي، كما حققت الشركة ارتفاعا في الموجودات بنسبة 5.24% لتصل الى 602 مليون دينار كويتي، بالمقارنة بعام 2016 والتي بلغت 572 مليون دينار كويتي، كما بلغت أرباح الشركة 2.2 مليون دينار كويتي في عام 2017 وسجلت الشركة صافي ربح تشغيلي بمبلغ 21 مليون دينار كويتي في 2017 والقيمة ذاتها في عام 2016.

وصرّح طارق محمد عبد السلام قائلا: "إن قدرة شركة العقارات المتحدة على تحقيق النمو بشكل ملحوظ رغم ما شهده العام الماضي من تحديات يشير الى مرونة وكفاءة استراتيجية الشركة التي تسعى إلى تحقيق التوازن في مصادر الدخل وجودة الأصول التي تتمتع بها الشركة في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا."

وعلى صعيد آخر، صرح عبد السلام أن قد نجح مجلس الإدارة في تفعيل مجموعة من الإجراءات الجدية والفعالة التي أعلن عنها في عام 2017 والتي تضمنت التزام الشركة بأعلى معايير الحوكمة والرقابة الداخلية بما يتماشى مع طبيعة وحجم العقارات المتحدة كشركة رائدة في السوق العقاري، وتعهد مواصلة هذا النهج في العام 2018. في السياق ذاته، استعرض طارق محمد عبد السلام التقدم الذي طرأ على مشاريع الشركة في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تشمل المجمعات التجارية، والفنادق، والعقارات السكنية، وأبراج مكتبية، ومشاريع متعددة الاستخدام.

وعلى صعيد المشاريع، حققت الشركة العديد من الإنجازات الملموسة في 2017. ففي المملكة المغربية الشقيقة حققت الشركة تقدم ملحوظ للمرحلة الثانية من مشروع «أسوفيد» والذي تفوق مساحته 2 مليون متر مربع. يتضمن المشروع ملعب للجولف من الفئة الأولى، ستشمل المرحلة الثانية فندق من فئة خمس نجوم ومكون سكني يتضمن الفلل والشقق السكنية الراقية عدة مرافق وخدمات.

في الكويت، تم إطلاق مشروع «أبراج حصة» في الشهر الماضي، وهو أول مكون سكني تطوره الشركة في ضاحية حصة المبارك التي تعد من أكبر وأبرز المشاريع التي يجري تنفيذها في البلاد. يمتد المشروع على مساحة بناء إجمالية تفوق 63 الف متر مربع، ويتكون من برجين يتضمن كل منهما عناصر سكنية مختلفة تشمل الشقق والدوبلكس والتاون هاوس، وتتمتع بإطلالات بانورامية فريدة على شارع الخليج العربي ومدينة الكويت. والجدير بالذكر أن سوف يضم هذا المعلم الجديد العديد من المرافق والخدمات المتنوعة مثل نادي صحي وصالة العاب رياضية ومناطق ترفيهية للأطفال إلى جانب حدائق خاصة لسكان الأبراج وحمام سباحة ومواقف متعددة الادوار. ومن جانبه، ذكر الرئيس التنفيذي بالوكالة احمد قاسم: «إن النمو الكبير في الإيرادات والإنجازات على الصعيد المشاريع في عام 2017 يعكس قوة خطة عمل الشركة ورؤيتها السديدة على المدى البعيد».

جانب من العمومية

«المركزي» يخصص سندات وتورق بقيمة 240 مليون دينار لثلاثة أشهر

الهاشل يؤكد أهمية «المالية الإسلامية» في التصدي لتحديات «التمويل الإسلامي»

البنك المركزي

أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل اهمية مؤتمر (المالية الإسلامية) الذي سيعقده 2 مايو المقبل بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية في التصدي للكثير من التحديات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي.

وقال الهاشل في تصريح صحفي أمس الاثنين ان المؤتمر سيناقش على مدى ثلاثة أيام دور شمولية الصناعة المالية الإسلامية في الإطار الأوسع لبرامج التنمية الوطنية مشيرا الى حرص محافظو بنوك مركزية ومسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى من مختلف أنحاء العالم على المشاركة في المؤتمر.

وأضاف ان هناك أكثر من 20 متحدثا سيشاركون في المؤتمر منهم محافظون ونواب محافظين لبنوك مركزية وخمسة رؤساء تنفيذيين لبنوك إسلامية إضافة إلى مسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى من مؤسسات دولية منها البنك الدولي ولجنة (بازل) للرقابة المصرفية.

وأوضح ان قائمة المشاركين تتضمن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة إلى جانب علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية وممثلي شركات التكنولوجيا المالية ووكالات التصنيف وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

يذكر ان بنك الكويت المركزي سيستضيف على هامش المؤتمر محاضرات عامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وكذلك اجتماعات الجمعية العمومية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

على جانب اخر اعلن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين تخصيص سندات وتورق بقيمة إجمالية قدرها 240 مليون دينار كويتي (نحو 792 مليون دولار امريكي).

وقال البنك في بيان صحفي ان اجل الاصدار يبلغ ثلاثة اشهر بمعدل عائد قدره 2ر250 في المئة.

يذكر أن اخر تخصيص اصدار سندات وتورق لبنك الكويت المركزي كان في الثاني من الشهر الحالي بقيمة اجمالية قدرها 240 مليون دينار كويتي لاجل ستة أشهر بمعدل عائد 2ر375 في المئة.